

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون



الجلسة ٧١٥٨

الأربعاء، ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤، الساعة ٩/٣٠

نيويورك

الرئيسة:	السيدة أوغوو. (نيجيريا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد إيتشيف
	الأرجنتين. السيدة بيرسيفال
	الأردن السيد حمود
	أستراليا. السيد كوينلان
	تشاد السيد منغرا
	جمهورية كوريا. السيدة بايك جي أه
	رواندا. السيد ندو هوغيريني
	شيلي. السيد باروس
	الصين السيدة لية جي يي
	فرنسا السيد أرو
	لكسمبرغ السيد مايس
	ليتوانيا السيدة مورموكايتيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد ويلسن
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة باور

جدول الأعمال

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/229)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1430686 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ٩/٣٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في مالي

تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي (S/2014/229)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مالي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بمعالي السيد عبد الله ديوب، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ألبرت كويندرس، الممثل الخاص للأمين العام لمالي ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2014/229 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في مالي.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كوينديرس.

السيد كوينديرس (تكلم بالفرنسية): إنه لمن دواعي عظيم السرور والشرف بالنسبة لي أن أخطب المجلس اليوم. وأود موافاة المجلس بلمحة عامة عن الحالة السياسية والأمنية في مالي، وعن التقدم المحرز منذ إحاطتي الإعلامية في ١٦ كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7095)، بالإضافة إلى التحديات المقبلة.

ما زال شعب مالي عازما على المضي قدما عن طريق افتتاح الجمعية الوطنية الجديدة وعودة الإدارة العامة في المنطقة

الشمالية بصورة تدريجية. وقد أعطى تشكيل الحكومة الجديدة زخما جديدا لعملية السلام الجارية في البلد.

وعلاوة على ذلك، أعلن رئيس جمهورية مالي، للتو، عن تعيين رئيس الوزراء السابق، موديبو كيتا، ممثلا ساميا معنيا بالمحادثات الشاملة في إطار الاتفاق الأولي. وفي ذلك السياق، فإن الالتزام بإجراء حوار سياسي شامل لجميع الأطراف ما يزال أولوية قصوى، ويجب أن يبدأ في أقرب وقت ممكن على أساس جدول زمني مقبول لدى جميع الأطراف. ومن المهم أيضا الاتفاق على خريطة طريق تحظى بقبول الجميع، ويجب ترجمتها إلى إجراءات ملموسة من قبل الحكومة والمجتمع المدني والحركات المسلحة، بدعم ومشاركة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

لقد أرسيت المبادئ العامة المتعلقة بمواقع التجميع في وثيقة أقرت بتوافق الآراء، وهي بمثابة وثيقة مرجعية لعملية السلام الجارية. ورحب رؤساء الدول والحكومات في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بالتوقيع على تلك المبادئ في مؤتمرهم الأخير المعقود في ياموسوكرو. وقد حثوا جميع الأطراف الموقعة على الاتفاق الأولي على ضمان تنفيذها الكامل. وكرروا أيضا توجيه النداء إلى جميع الحركات المسلحة بأن تتقدم إلى مواقع التجميع وتشارك في البحث عن تسوية سلمية للمنازعات في إطار حوار وطني شامل للجميع. وقد شرعنا في غضون ذلك، في تحديد مواقع التجميع ذات الأولوية للحركات المسلحة. ومع ذلك، فإن المسؤولية عن تنفيذ المبادئ العامة المتعلقة بمواقع التجميع تقع على عاتق الطرفين، بدعم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والمجتمع الدولي، بهدف كفالة الإشراف على العملية ونزاهتها.

ومن الضروري أن تواصل جميع قطاعات المجتمع المالي، بما في ذلك النساء والشباب، المشاركة الفعالة في جميع الجهود

إن الفرصة سانحة الآن لتوطيد السلام والاستقرار واستدامتهما في مالي، ولكن ربما لا تظل كذلك ما لم يستمر جميع أصحاب المصلحة على التزامهم الثابت، المدعوم من جانب المجتمع الدولي. ويزداد هذا الأمر أهمية من جراء أن الحالة الأمنية في المناطق الشمالية لا تزال هشة للغاية، كما يتضح ذلك من القصف الذي تشهده مدن غاو وتمبكتو وكيدال، وازدياد نشاط الجماعات الإرهابية. وأدين بشدة الحادث الذي وقع صباح اليوم وأصيب فيه أحد حفظة السلام بجروح بالغة من جراء انفجار جهاز تفجيري ارتجالي خلال زيارة دولية.

ولا يقتصر الأمر على أن هذا الاتجاه السلبي يؤثر على الحالة في كيدال وفي أماكن أخرى، بل يمكن أن يحبط الجهود الرامية إلى تحقيق الإنعاش المبكر والتنمية. وأكثر الطرق فعالية لاجتثاث التطرف من جذوره في المجتمعات المحلية هو كسب قلوب وعقول السكان المحليين. يتطلب ذلك تضافر الجهود الوطنية، بدعم من المجتمع الدولي، من أجل كفالة إنشاء إدارة تتسم بالفعالية والكفاءة تستطيع أن تنفذ برامج ذات أهمية حيوية في مجالات سيادة القانون، وحقوق الإنسان، والإنعاش، من شأنها أن تعزز المصالحة وتماسك المجتمع.

ويساورني عميق القلق إزاء الصدمات بين المجتمعات المحلية في المناطق الشمالية. ومما يثير الانشغال ما اتسمت به الحوادث الأخيرة بين الطوارق والبوهل من عنف فظيع أسفر عن مقتل ٤٠ في غاو. قامت البعثة بنشر بعض القوات وأفرقة حقوق الإنسان بهدف إثبات الحقائق والخؤول دون المزيد من العنف. وإزاء التهديدات الكبيرة التي يتعرض لها السكان في مالي، تواصل الحكومة عقد مشاورات شعبية، لا سيما في الشمال، ولقاءات فيما بين المجتمعات المحلية، مستخدمة وسائل من بينها التعاون مع الحكومة النيجرية. هذه الاشتباكات بمثابة تذكير صارخ لنا بمشاشة النسيج الاجتماعي وبأهمية تسريع عملية المصالحة وتعزيز وجود القوات الوطنية

الرامية إلى تحديد الخطوات التالية في عملية إعادة إحلال السلام والأمن.

وتمثل المنتديات التي نظمت في باماكو وفي شمال البلد، فضلا عن حلقات العمل غير الرسمية التي عقدت مؤخرا، تطورات إيجابية في عملية السلام. ومع ذلك، فإنني أشعر بالأسف للافتقار إلى الاتساق، وعزوف بعض الحركات المسلحة عن اغتنام الفرصة التي تتيحها هذه المناقشات غير الرسمية للمضي قدما في عملية السلام.

لقد غادر قطار السلام المحطة بدون رجعة، وما من سبيل للعودة إلى الوراء. بالنسبة للمراحل المقبلة من عملية السلام الجارية، يجب على أصحاب المصلحة في الاتفاق الأولي أن يتحلوا بالعزيمة على المشاركة في عملية بناءة وشاملة للجميع بدون شروط مسبقة، طالما أن المناقشات غير الرسمية الجارية يجب أن تتحول إلى محادثات رسمية شاملة للجميع. ولبلوغ تلك الغاية، من الضروري أن تعزز الحركات المسلحة تماسكها الداخلي ومواقفها. فالوقت يمضي. ولم تعد ثمة من أعذار.

(تكلم بالإنكليزية)

لقد قطعت مالي شوطا بعيدا، اتسم الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي بأهمية حاسمة فيه. وعلى نحو خاص، أشيد بالتعاون، تحت رعاية الأمم المتحدة، مع الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي وغيرها من الشركاء الرئيسيين. يجب أن يستمر هذا التعاون من أجل كفالة الدعم المناسب للجهود الجارية الرامية إلى تحقيق السلام والاستقرار. في هذا المنعطف الحرج، ينبغي أن يؤدي تضاعف عدد المبادرات الدولية إلى تيسير أوجه التآزر وبناء الثقة بين الأطراف، شريطة مواءمة المبادرات على نحو وثيق مع الجهود المنسقة التي تبذلها الأمم المتحدة في الميدان صوب المحادثات الشاملة للجميع.

السيد ديوب (مالي) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أعرب لكم عن تهانتي الحارة، سيدي، بمناسبة تولي جمهورية نيجيريا الاتحادية رئاسة المجلس لشهر نيسان/أبريل، وأن أعرب عن تقديرنا للطريقة الممتازة التي قادت لكسمبرغ بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وممثله الخاص على العمل الذي يضطلع به فريقه على أرض الواقع، وعلى جودة التقرير المقدم إلى المجلس صباح هذا اليوم (S/2014/229).

أعتقد أنه قد يكون من المفيد أن أوجه انتباه المجلس إلى بعض التطورات التي حدثت في مالي منذ ١٦ كانون الثاني/يناير، عندما قُدم التقرير الثالث للأمين العام (S/2014/1) بشأن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (انظر S/PV.7095). تتصل تلك التغييرات على وجه الخصوص بالعملية السياسية والأمن وتحقيق الاستقرار، وتعزيز سلطة الدولة، وحقوق الإنسان، والانتعاش الاقتصادي، ومشاريع إعادة الإعمار، والحالة الإنسانية، والتنسيق الدولي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة.

كما يشير التقرير الذي أعد عملا بالقرار ٢١٠٠ (٢٠١٣) ويجري استعراضه اليوم، فإن تقدماً ملحوظاً قد أحرز في المفاوضات بين الحكومة والجماعات المسلحة، وذلك بفضل الدعم المقدم من شركائنا. والحكومة المالية، من جانبها، مصممة على ألا تدخر جهداً في سبيل التوصل إلى حل نهائي للأزمة في الجزء الشمالي من مالي يحترم سيادتنا وسلامة أراضيها ووحدتنا. وستواصل الحكومة هذه الجهود بدعم من المجتمع الدولي، بما في ذلك البعثة المتكاملة، التي أذكر بأن مهمتها تتمثل في تقوية الحكومة المالية من أجل تمكينها من تأكيد سيادتها على كامل أراضيها الوطنية، بدون استثناء.

في ذلك الصدد، تقوم الحكومة والبعثة بإجراء تحضيرات لمبادرات سلام شاملة للجميع من خلال تنظيم سلسلة من

والدولية على أرض الواقع، فضلاً عن الشروع في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وفوق كل ذلك، تكمن جذور مشاكل مالي في منطقة الساحل، وبالتالي تتطلب الدعم والتنسيق على الصعيد الإقليمي للتصدي لها بفعالية. وما زال يساورني القلق إزاء حالة الأمن الغذائي في البلد، وأدعو الجهات المانحة إلى الاستجابة للنداء الإنساني. وتمثل إستراتيجية الأمم المتحدة المعنية بمنطقة الساحل والآليات المختلفة التي أنشئت من أجل دعم تنفيذها خطوات في الاتجاه الصحيح. ومع ذلك، فإن إثبات نجاعة الاستراتيجية أمر يعود إلى البلدان المعنية بأن تملك تلك الإستراتيجية وتنفذها بطريقة متضافرة وعملية، كما تثبت نجاعتها من خلال أثرها الإيجابي على الحياة المعيشية للسكان عموماً.

هناك ترابط بين نجاح المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية نهائية في مالي وفعالية الإنفاق على التنمية، وهو أمر ينبغي أن يُناقش في باماكو الأسبوع القادم في إطار متابعة مؤتمر العام الماضي في بروكسل. وهما يوضحان العلاقة الوثيقة بين التنمية والأمن في الحالة المالية وينبغي الاعتراف بهما على هذا النحو. سنناقش قريباً المسائل ذات الصلة بالتجديد المحتمل لولاية البعثة. وهناك بوادر أمل في أن تتمكن مالي من التغلب على أزمتها المتعددة الأوجه؛ ومع ذلك، ينبغي ألا نغفل من المخاطر والصعوبات التي تقف أمامنا. لقد واجه المليون أزمة عميقة مع ما يترتب عنها من آثار مباشرة على الأمن في منطقة الساحل وعلى الصعيد العالمي، ولا تزال الأزمة بحاجة إلى تركيز اهتمامنا عليها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد كويندرس على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لوزير الشؤون الخارجية والتكامل الأفريقي والتعاون الدولي في جمهورية مالي.

إبطاء تطور حوار بناء وشامل للجميع يفضي إلى المفاوضات الرسمية، فإنه من الصحيح أيضا، على النحو المشار إليه في التقرير قيد النظر، أنه لا يمكن أن يكون هناك حل دائم للمشاكل الأمنية في شمال مالي بلا عملية سياسية شاملة لجميع الأطراف تمهد الطريق إلى استعادة النظام العام وحصول جميع المالىين على قدم المساواة على الخدمات العامة وتحقيق المصالحة بين المجتمعات المحلية.

ولذلك، فإن حكومة مالي تدعو مرة أخرى إلى ضبط النفس وحسن النية لكي تتمكن في أقرب وقت ممكن من بلوغ هدف تحقيق السلام، الذي ما زالت الحكومة تتمسك بقوة بتحقيقه. ولهذا السبب تعهد رئيس مالي، فخامة السيد أبو بكر كيتا، منذ تشكيل الحكومة الجديدة التي أنا جزء منها ويرأسها رئيس الوزراء موسى مارا، في ٥ نيسان/أبريل، بالعمل بدأب من أجل تحقيق السلام والأمن في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك شمال مالي.

ومن نفس المنطلق، كرر رئيس الدولة تأكيد التزام حكومة مالي باحترام اتفاق واغادوغو، بما في ذلك أحكام المادة ٢١ من الاتفاق. وفي هذا الصدد، عهد البلد للتو بإجراء المحادثات مع جماعات المتمردين إلى رئيس الوزراء السابق السيد موديو كيتا، وهو شخص معروف عنه جيدا الشعور بالانتماء للدولة والبلد والتزاهة والشجاعة السياسية. ومن المفهوم أن المحادثات ستجرى، كما سلفت الإشارة، مع احترام وحدة مالي وسلامتها الإقليمية ووفقا للقرار ٢١٠٠ (٢٠١٣).

ويتشاطر وفدي أيضا الشواغل الأمنية والإنسانية المشار إليها في تقرير الأمين العام، بما في ذلك استئناف أنشطة الجماعات الإرهابية، وأساسا تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، باستخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة والصواريخ ضد القوات المسلحة المالية والبعثة وقوات عملية سيرفال في شمال مالي. وبالإضافة إلى

حلقات العمل والأنشطة المتعلقة بالدروس المستفادة من الاتفاقات السابقة؛ وبشأن عملية التجميع والتسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج؛ وإعادة الإدارة واستئناف الخدمات الاجتماعية؛ واليومين الوطنيين للمرأة والشباب للعمل من أجل السلام والمصالحة الوطنية. وتمخضت حلقة العملية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج عن وثيقة بشأن الإعداد للتجميع المؤقت، وقع عليها ممثلو الحكومة والبعثة والجماعات المسلحة، وهي تركز على الأهداف والمبادئ ومعايير الأهلية، ومواقع التجميع، والإجراءات، والموارد اللوجستية والمالية، وتوقيت تنفيذ العملية. وهي تستند إلى القرار ٢١٠٠ (٢٠١٣)، واتفاق واغادوغو، المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٣، والتوصيات المقدمة نتيجة للزيارة التي قام بها مجلس الأمن إلى مالي في الفترة من ١ إلى ٣ شباط/فبراير. إن الزيارة التي قام بها المجلس، وتلك التي قام بها الأمين العام بان كي - مون في الفترة من ٤ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي هما دليلان إضافيان على تضامن المجتمع الدولي مع مالي، ذلك البلد الغني بتاريخه وتنوعه الثقافي، الحازم في التزامه بتحقيق مستقبل يقوم على التضامن من خلال إشراك كل العناصر في البلد.

ودعماً للإجراءات المشتركة بين الحكومة والبعثة المتكاملة، يقوم رئيس الجمهورية ورئيس الدولة في مالي، السيد إبراهيم أبو بكر كيتا، بإجراء محادثات مع السلطات العليا في البلدان المجاورة لمالي والبلدان الأخرى في المنطقة، بما في ذلك الجزائر والمغرب، التي أعربت عن استعدادها للعمل من أجل تحقيق تسوية سلمية للمشاكل في شمال مالي.

ويتفق وفدي تماما مع الملاحظة التي أبدتها الأمين العام في الفقرة ٦٩ من تقريره، حيث يشجب إظهار بعض الجماعات المسلحة عدم الاتساق أو رفض اغتنام الفرصة التي تتيحها المحادثات غير الرسمية في العملية الرامية إلى الخروج من الأزمة. وفي حين من الواضح أن عدم الاتساق هذا ساعد على

عقد الاجتماع الوزاري الأول المعني بإنشاء منهاج تنسيق للاستراتيجية في باماكو في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وكان الهدف من الاجتماع هو تحديد الأولويات المشتركة في مجالات الأمن والحكم الرشيد والقدرة على التكيف والبنية التحتية الإقليمية من أجل تشكيل تنفيذ الاستراتيجية والجهود التي يبذلها الشركاء المتعددي الأطراف والثنائيين الآخرين في المنطقة على نحو أفضل.

وسوف تعقد مالي، بصفتها رئيس منهاج تنسيق الاستراتيجية، في القريب العاجل، الاجتماع الوزاري الثاني، الذي سنعرض خلاله خريطة طريق تهدف إلى إيجاد مستوى معقول من استدامة الدعم في معالجة المشاكل المطلوب حلها، مع مواصلة التركيز على التحديات الرئيسية التي لا تزال تواجه منطقة الساحل وتبني الأولويات المشتركة للمبادرات الإقليمية في منطقة الساحل ورصد التقدم المحرز، بما في ذلك من خلال تنسيق الدعم من جانب المجتمع الدولي ممثلاً في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. ومن شأن الإجراءات المتوخاة أيضاً أن تساعد على بناء الثقة فيما بين بلدان المنطقة وتحسين التنسيق فيما بين الشركاء الدوليين من أجل التصدي للتهديدات المتعددة الأبعاد التي تؤثر على المنطقة.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون تقديم الشكر، بالنيابة عن حكومة جمهورية مالي، إلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما رئيسها السابق، فخامة السيد الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، وفخامة السيد بليز كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، وفخامة السيد غودلك إيبيل جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، على دورهم القيادي في إدارة الأزمة في مالي.

في الختام، أود أن أكرر الإعراب عن تقدير حكومة مالي للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي وفرنسا وتشاد وجميع البلدان المساهمة بقوات

ذلك، فإن حكومة مالي يساورها القلق بصفة خاصة إزاء الحالة المتدهورة في كيدال وغيرها من المجتمعات المحلية الشمالية بسبب مختلف حالات العنف بين المجتمعات المحلية.

وفي ما يتعلق بالبعثة، يأسف وفد بلدي لقلة مستوى تكوين القوات والافتقار إلى طائرات الهليكوبتر الهجومية ومعدات النقل العسكري في سياق يتسم بتكثيف أنشطة الجماعات الإرهابية، وأشهرها حتى الآن قتل الرهينة الفرنسي غيلبرتو رودريغز ليل، الذي أعلنت حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا المسؤولية عنه. وفي ظل هذه الخلفية المأساوية، تدين حكومة مالي، من خلالي، بأقوى العبارات هذا العمل الشنيع، الذي يعود إلى عصر آخر. نحن نلتزم ببذل كل الجهود لملاحقة مرتكبي هذا العمل والقبض عليهم ومحاكمتهم. ونعرب عن خالص التعازي إلى حكومة وشعب فرنسا وأسرة السيد رودريغز ليل. ونصلي من أجل راحة روح الفقيد وأرواح جميع من دفعوا حياتهم ثمناً للالتزام بتحقيق عالم أفضل خال من الإرهاب والتطرف العنيف.

وبالمثل، ندين الهجوم الإرهابي الذي وقع صباح اليوم في كيدال. يؤكد ذلك الحدث مدى إلحاح التعجيل بنشر البعثة المتكاملة وتزويدها بالوسائل الكافية للاضطلاع بمهمتها جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة لمالي والقوات الفرنسية. ويؤيد وفدي أيضاً مناشدة الأمين العام المجتمع الدولي والدول الأعضاء والبلدان المانحة من أجل زيادة كبيرة في الدعم المقدم إلى القوات المسلحة لمالي ومن أجل زيادة مستوى الموارد الكافية ونشر القوات في البعثة لتمكينها من بناء قوتها من أجل الوفاء بولايتها على نحو كامل.

إن الحالة في مالي مظهر من مظاهر التحديات التي تواجه بلدان المنطقة. ويوافق وفد بلدي على أهمية تعزيز التنسيق الدولي والتعاون الإقليمي في إطار تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وتحقيقاً لهذه الغاية،

ومعدات في البعثة على الدور البالغ الأهمية الذي يواصلون الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون القيام به من أجل إعادة إحلال السلام الدائم والاستقرار في مدرجون في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مالي والمنطقة بأسرها. إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠|١٠.